

## تقرير

# السعودية تدخل اليمن إلى المجهول!

لفخامة رئيس الجمهورية وإلى الشعب اليمني».

وكان بحاح قد غادر، أول من أمس، مكان إقامته في دار الرئاسة، بعد الاشتباكات بين «اللجان الشعبية» وقوات «حماية الرئاسة» التي طوقت المقر.

ورفض البرلمان استقالة هادي، ودعا إلى جلسة طارئة، صباح اليوم، لبحث الأزمة السياسية، وفق ما نقلت وكالة «فرانس برس» عن مسؤول يمني. رفض البرلمان يطرح تساؤلات عدة حول مستقبل الحكم في اليمن. دستورياً، في حال رفض البرلمان استقالة رئيس الجمهورية، من حق الأخير أن يقدم استقالة أخرى، خلال ثلاثة أشهر، وعلى مجلس النواب أن يقبلها، وذلك وفق المادة 115 من الدستور اليمني.

أما في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية، فينص الدستور على أن يتولى مهمات الرئاسة مؤقتاً نائب الرئيس لمدة لا تزيد على ستين يوماً من تاريخ خلو المنصب، على أن يتم خلال هذه الفترة إجراء انتخابات جديدة للرئيس. وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس معاً، يتولى مهمات الرئاسة مؤقتاً رئيس مجلس النواب.

لكن وزيرة الإعلام في الحكومة المستقبلية، نادية السقاف، رأت أن «شرعية البرلمان الحالي من شرعية المبادرة الخليجية التي مددت له، وباستقالة الرئيس لم تعد فاعلة المبادرة، وبالتالي البرلمان يحل».

وضع لو صح يكون اليمن قد دخل في المجهول، في ظل جبهات مفتوحة في أكثر من منطقة يخوضها ثوار «أنصار الله» في مقابل التكفيريين وفلول علي محسن الأحمر، وغيرهم ممن وصفهم الحوثيين ذات مرة بأنهم «الأدوات الداخلية لتمير المؤامرة على اليمن».

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول، رويترز)

وقبل ذلك بدقائق، قدمت الحكومة اليمنية التي تم تشكيلها قبل أقل من ثلاثة أشهر، استقالته لهادي. وأعلن المتحدث باسم الحكومة أنها «استقالة لا بد منها». وفي رسالة الاستقالة، بزر رئيس الوزراء، خالد بحاح، قراره بالقبول «حتى لا نكون طرفاً في ما يحدث وفي ما سيحدث ولا نتحمل مسؤولية ما يقوم به غيرنا أمام الله وأمام الشعب». وأضافت الرسالة «إننا كحكومة كفاءات حاولنا ما أمكن أن نخدم هذا الشعب وهذا الوطن بكل ما استطعنا من قوة وعلم وكفاءة ومسؤولية وضمير»، متابعاً: «وعندما أدركنا أن هذا لا يمكن، قررنا اليوم أن نقدم استقالتنا

«المكونات المحرومة». وكانت المواجهاة المسلحة قد انتهت يوم الثلاثاء، تاركة للحل السياسي أن يأخذ مجراه، وهو ما حصل عملياً قبل يومين. غير أن الاستقالة، التي رفض البرلمان قبولها، جاءت لتمثل مفاجأة، تفسرها مصادر مقربة من «أنصار الله»، في حديث إلى «الأخبار»، بأنها «نتيجة من ضغط مارسته دول الخليج وعلى رأسها السعودية على الرئيس هادي، مهددة إياه بقطع العلاقات مع اليمن إذا قبل بتنفيذ اتفاق «السلم والشراسة»، ولكونه عاجزاً عن رفض التنفيذ وجد أن الحل الأمثل هو تقديم استقالته».

ويرى محللون أن استقالة هادي والحكومة، تضع الحوثيين في موقع مسؤولية أمام الرأي العام، وخصوصاً أن قوى إقليمية لن ترضى بالمعادلة التي يمضي الحوثيون في فرضها في الداخل اليمني، ما دفع بها إلى الضغط باتجاه إيقاع البلد في فخ الفراغ.

وقدم هادي استقالته، مساء أمس، إلى رئيس مجلس النواب، يحيى علي الراعي، وذلك وفقاً لآليات الدستورية. وفي وقت لاحق، أذاعت وسائل إعلام يمنية نص الاستقالة التي قال فيها هادي، موجهاً حديثه إلى رئيس مجلس النواب: «القد تحملنا مسؤولية الرئاسة، وأنتم لستم بحاجة إلى شرح الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية حتى يومنا هذا». وأضاف: «نظراً للمستجدات التي ظهرت على سير العملية الانتقالية للسلطة سليماً، وجدنا أننا غير قادرين على تحقيق الهدف الذي تحملنا في سبيل الوصول إليه الكثير. ولهذا نعذر لكم شخصياً وللمجلس الموقر وأتقدم إليكم باستقالتي من رئاسة الجمهورية اليمنية».

## استقالة هادي وحكومته، والبرلمان يعقد جلسة طارئة اليوم لبحث الأزمة



# الحوثيون ماضون في رسم «اليمن الجديد»: لا عودة إلى الوراء

حدثت مواجهات في محيط دار الرئاسة، بين هذه اللجان، وبين قوات حماية الرئاسة. وتؤكد مصادر الجماعة أن الغرض من ذلك كله لم يكن السيطرة على رئاسة الجمهورية وعلى السلطة، كما رجّحت بعض وسائل الإعلام، ولا حتى تنفيذ انقلاب عسكري من جهة أخرى، وفيما تريد جهات إقليمية تكريس عنوان «تحالف على عبد الله صالح مع الحوثيين»، ويرى آخرون أن ممارسات الجماعة تؤمن على الأقل المناخ لإعادة صالح إلى الواجهة، تؤكد المصادر في الجماعة أن لا صحة لوجود أي دعم من قبل صالح لها، وأن تقاطع الأهداف بينهما هو عائد لنوايا صالح الانتقامية من شركائه السابقين الذين انقلبوا عليه عام 2011، على رأسهم آل الأحمر وحزب «الإصلاح». وإن كان صالح يطمح إلى تمهيد الأرضية لابنه أحمد لتسلم رئاسة الجمهورية في المستقبل، ترى الجماعة أنه لا مجال لوصول أي من أقارب الحاكمين السابقين إلى سدة الحكم في اليمن.

فرضت «أنصار الله» شروطها، مسقطاً مسودة الأقاليم الستة. يمكن القول في المحصلة، إنه «7 أيار» يمني، يأتي للتأكيد مرة أخرى على أن الزمن السعودي في اليمن انتهى، وأننا أمام «يمن جديد»، وأن العودة إلى ما قبل أيلول الماضي غير ممكنة.

تعتقد الجماعة أن هادي وبن مبارك يمثلان العمود الفقري لكل ما سبق. برأيهم، حاول هادي إمرار مسودة الدستور بكل مخالفتها لمخرجات الحوار الوطني، وخصوصاً مسألة التقسيم إلى 6 أقاليم، «لجعل اليمن لقمة سائغة للقوى الخارجية ولشاريع طائفية».

غير أن السعودية أدت دوراً رئيسياً في هذا المسار، إن كان عبر الضغط على هادي لإمرار مسودة الدستور التي تتناسب ومصالحها، أو عبر إعادة فتح معسكرات لتنظيم «القاعدة» في مارب، والتحضير لـ «إعادة إنتاج» علي محسن الأحمر. ولمنع إقرار الدستور بالطريقة المشوهة، عمدت الجماعة إلى ما سمته «توقيف» بن مبارك، فيما بدأت بالضغط في الشارع على الرئيس للتقيد باتفاق «السلم والشراسة» في موضوع الدستور. لكن هادي قابل هذه الخطوات بدعوة الجيش إلى الانتشار في شوارع صنعاء والتصادم مع «اللجان الشعبية» التابعة للحوثيين، لرفض مشروع الأقاليم بالقوة، ما دفع باتجاه

الاستمرار في الهيمنة على القرار السياسي، عبر إضعاف بنية الدولة والسيطرة على الثروة النفطية. وفيما نصّت الاتفاقية المذكورة على إشراك الحوثيين في السلطة، اكتفى هادي بتعيين ممثل الحوثيين، صالح الصماد، مستشاراً له، مقلصاً مبدأ الشراكة إلى مستوى هذا المنصب فقط.

ثم جاءت مرحلة تشكيل الحكومة، التي ذكر الاتفاق أن تكون «حكومة كفاءة»، إلا أن ما حصل فعلياً، هو «إعادة إنتاج الفاسدين»، بحسب الجماعة، وكان مرحلة «التمسك الإخواني» لم تنته في أيلول الماضي. ترى الجماعة أن تعيين أحمد عوض بن مبارك، مديراً لمكتب رئيس الجمهورية، الذي تعدّه إحدى أذرع علي محسن الأحمر، يمثل غطاءً سياسياً لإمرار مئات الملايين من خزينة الدولة من البنك المركزي وتحويلها إلى خارج اليمن لحساب الأحمر.

غير أن المرحلة الأكثر خطورة والتي استلزمت تدخلاً صارماً ما قبل «أنصار الله»، تمثلت في صدور مسودة الدستور الجديد والإصرار على إقرارها، رغم رفض الحوثيين مسألة التقسيم إلى 6 أقاليم، ما يحرمهم من مقدرات البلاد ومواردها، في وقت تقدم فيه الفدرلة المرتقبة احتكار الثروة الطبيعية لمكونات معينة، ما يتيح لقوى خارجية استغلالها.

أهداف الحوثيين الذين بإمكانهم المضي بعيداً في التأثير على تركيبة السلطة، انطلاقاً من الميدان، غير أن الجماعة تختار في كل مرة رسم حدود معينة لحركتها. مجموعة أسئلة تستدعيها أفعال الحوثيين الذين باتوا يرسون نهجاً خاصاً بهم: ما الذي أوصل الوضع إلى الذروة؟ وكيف نفهم عموماً ما جرى في صنعاء هذا الأسبوع، بتأثيراته الداخلية والخارجية؟

ترى «أنصار الله» أن السلطة المتمثلة بالرئيس هادي والمقرّين منه، حاولت بعد الإنجاز الذي حققته في أيلول الماضي، والذي تعدّه انتصاراً لثورة شعبية، إحداث مخالفات سياسية لما تم التوصل إليه. وبدلاً من أن تنفذ السلطة ما ورد في اتفاق «السلم والشراسة»، فضّلت الالتفاف عليه، والعودة إلى ما قبل أيلول 2014، للاستمرار بنهج سيطر على المشهد السياسي في اليمن، كان «أنصار الله»، لم تقلب موازين القوى، حين هزمت حزب «التجمع اليمني للإصلاح» (الإخوان) دافعة برموزه، على رأسهم اللواء علي محسن الأحمر، إلى الفرار من البلد.

بلغت أخرى، تقول مصادر في الجماعة إن هادي عاود، مع «حاشيته المغربية»، نشاطه المعتاد في تنفيذ أجندة الخارج، وتحديداً أميركا والسعودية، وتمكينهما من

تستكمل جماعة «أنصار الله» ما بدأت بتحقيقه في أيلول الماضي. استطاع الحوثيون مرة أخرى انتزاع حقوقهم عبر الميدان، من دون دفع أثمان تذكر، بعد موافقة الرئاسة اليمنية على مطالبهم كلها. «الشراكة» هي الكلمة المفتاح لحركة الحوثيين في اليمن منذ أشهر، وليس الانقلابات. كما أنه لم يكن في نية الجماعة الإطاحة برئيس الجمهورية الذي استقال مساء أمس نتيجة ضغوط تهدف على الأرجح إلى توريث الحوثيين. ما تريده الجماعة هو ألا يبخس أحد من حقها كمكون أساسي في البلاد، وألا تعود إلى زمن كانت فيه الدولة تحاربها وتضطهدها. دخل الحوثيون في أيلول الماضي صنعاء، قلب البلاد، فأرضين معادلة جديدة، كرسنها اتفاقية عنوانها «السلم والشراسة» (حتى باتت الكلمة الثانية شرطاً لتحقيق الأولى)، تضمن تمثيلهم العادل في حكم منقسم بين مكونات تعكس النفوذ الإقليمي والدولي في البلاد.

وفيما يحاول الإعلام الخليجي وصف ما شهدته صنعاء في اليومين الماضيين بـ«الانقلاب على الشرعية»، يسم البعض حراك الحوثيين بـ«الغفوض»، لعدم فهمه

## تقرير

### جوي سليم

تقارير أخرى على موقعنا